الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝٢ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ۝٣ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

العدد (٣٣) الخاص بالبحوث المستلة

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما له صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية

٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً
١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواّ
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواّ ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواّ ومحاسباً ماليا

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف:(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلة عِلمية مُحكمة

فصلية دورية

تصدر عن كلية التربية للبنات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الثالث والثلاثـــــون (٣٣) الجزء الأول

الخاص بالبحوث المستلة

الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦١٦١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(33) ، الثالث والثلاثين ، بتأريخ 15/6/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

صيف 2026/6/15

(ج ١)

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
١.	المقاصد العقدية عند الخطيب الموصلي (ت ١٤٠٠هـ) في تفسيره اولى ما قيل في آيات التنزيل	زينب جمال علي أ د قتيبة ضياء	١-١٦
٢.	الاحتلال البرتغالي لملقا وبروز مملكة اتشيه	رؤى اسامة ياسين ا د. اراس حسين الفت	١٧-٣٧
٣.	المديح في الشعر الجاهلي كتاب عيون الأخبار أنموذجًا (دراسة موضوعية)	هبه جاسم محمد أ. د . لمى سعدون جاسم	٣٨-٥٣
٤.	سلوك الاستقواء لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في ضوء متغيري الجنس والصف الدراسي	دينا علي حسين أ.د. احلام شهيد علي أ. د. احمد نعمه رسن	٥٤-٧١
٥.	التعليل بالمفاعيل في شعر الشريف الرضي	حنان رسول نوفل أ. د. سهاد جاسم عباس	٧٢-٩٦
٦.	الجناس وأثره الحجاجي في آيات الذات الإلهية في البقرة وآل عمران	شهد عوده مسعد أ. د. عروبة الدباغ	٩٧-١١٢
٧.	الثنائيات الضدية الفكرية في شعر أبي دواد الإيادي	مريم شعبان عبدالله أ. د. لمى سعدون جاسم	١١٣-١٣٠
٨.	تمثلات الآخر البكري في شعر قبيلة تغلب قبل الإسلام	فاطمة علي عبد الحسين أ. د. لمى سعدون جاسم	١٣١-١٤٥
٩.	علم الكلام في سورة النمل دراسة مقارنة بين تفسيري ابن كمال باشا (ت:٩٤٠هـ)و التحرير والتنوير لأبن عاشور (ت:١٣٩٣هـ).	تبارك محمد نعمه أ. د. معتصم محمود إسماعيل	١٤٦-١٥٤
١٠.	جماليات التلقي في أساليب البيان عند ابن سنان الخفاجي	بلسم عامر سلمان خلف أ.د .صالح أحمد رشيد	١٥٥-١٧٣
١١.	فاعلية استراتيجية قوة التفكير في تحصيل طالبات الصف الثاني المتوسط فيمادة القرآن الكريم والتربية الاسلامية وتوافقهن الدراسي	عذراء احمد كريم أ.د حسام عبد الملك عبد الواحد العبدلي	١٧٤-١٩٩

١٢.	النُظم الاجتماعية في عصر الرسالة في ضوء كتاب السيرة النبوية واخبار الخلفاء لابن حبان البُستي المتوفى سنة (٣٥٤هـ/٩٦٥م)	حوراء أحمد بدر ناصر أ.د ساجده محمد زكي محمود	٢٠٠-٢٢١
١٣.	سياسة إدوارد شيفرنادزه تجاه الحرب السوفيتية الأفغانية (١٩٨٥_١٩٨٩)	ضحى رائد كامل أ.د شيماء فاضل مخيبر	٢٢٢-٢٤١
١٤.	ملامح الحياة العلمية والثقافية في عصر الشيخعبد القادر الجيلاني (رحمه الله)	ورود عماد عطية أ.د. قتيبة عباس حمد	٢٤٢-٢٧١
١٥.	تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي في العراق (١٩١٤-١٩١٨) دراسة تأريخية	فرقان جاسم محمد أ.د كريم حيدر خضير	٢٧٢-٢٨٥
١٦.	الانتماءات الحزبية ونمط العلاقات الاجتماعية	عمر عبدالله شهاب حمد أ.د نوري سعدون عبدالله	٢٨٦-٣٠٥
١٧.	واقع استعمال التقويم التربوي لمدرسي مادة القران الكريم والتربية الإسلامية للمرحلة المتوسطة في ضوء معايير الجودة الشاملة	هبة حسين علي ا.د. احمد نعمه رسن ا.د.محمد فاضل حمودي	٣٠٦-٣٣٧
١٨.	احمد زوغو ملكاً لألبانيا ١٩٢٨ – ١٩٣٩	ذكرى ابراهيم حمد عبود د. اراس حسين الفت	٣٣٨-٣٥٦
١٩.	المرجعيات الثقافية في تأصيل النزعة الشعبية عند شعراء بغداد في القرنين الرابع والخامس الهجريين	زهراء عباس كسار أ.د افتخار عناد اسماعيل	٣٥٧-٣٧١
٢٠.	بناء مقياس السلوك الانسحابي للأطفال الرياض	اثمار هادي اسماعيل ا.د. ايمان عبد الكريم ذيب ا.د. هند مهدي صالح	٣٧٢-٤٠١
٢١.	المهارات الاجتماعية الشائعة لدى تلاميذ المدرسة الابتدائية وعلاقتها ببعض المتغيرات	الزهراء ياسين محمد امين أ.د. إيمان عبد الكريم ذيب أ.م.د.وسن عبد الحسين الشربجي	٤٠٢-٤٣٥
٢٢.	بناء اختبار للاستماع الفعال للكلمات المتضمنة بمنهج وحدة الخبرة التفاعلي المتكامل الشامل لأطفال الرياض	انعام محمد علي محمود أ.د. إيمان عبدالكريم ذيب	٤٣٦-٤٥٨
٢٣.	النشاط الصحفي للمرأة المصرية حتى عام ٢٠٠٥	م.م. مها علاء محسن أ.د. جبار درويش الشمري	٤٥٩-٤٧٦

٢٤.	"أثر استراتيجية التحليل الشبكي في تحصيل طالبات الصف الخامس الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية واستبقائها"	مروة صفاء محمد أ.د. عمر مجيد العاني	٤٧٧-٥٠٢
٢٥.	التفكير الإيجابي لدى تلامذة المرحلة الابتدائية	خوله ناصر خضير كطل أ.د. قاسم محمد نده	٥٠٣-٥٢٨
٢٦.	العنف السلوكي عند التلميذ في المدرسة	اسراء ضياء خضر أ.د قتيبة عباس حمد	٥٢٩-٥٤٠
٢٧.	الارشاد التربوي ودوره في الارتقاء العلمي	اسراء ضياء خضر أ.دقتيبة عباس حمد	٥٤١-٥٧١
٢٨.	فاعلية استراتيجية ملخصات **Gist**)) في تحصيل طالبات الصف الرابع الإعدادي في مادة القرآن الكريم والتربية الإسلامية وتفكيرهن التوليدي	امنة حمزة عباس المعموري أ.د. كريم مهدي إبراهيم التميمي أ.د. رائد يوسف جهاد	٥٧٢-٦٠٠
٢٩.	الافتتان بين موضوعات الحكمة والفلسفة لدى الشعراء الرواد من أصحاب البديع	إخلاص هاشم جبار نجم أ.د. محمد حسين توفيق	٦٠١-٦١٨
٣٠.	الأقوال التفسيرية للإمام زهير بن محمد العنبري (ت ١٦٢ هـ) في سورة البقرة (جمعاً ودراسة)	زينب فاروق محمد أ.د. محمد خليل خير الله أ.د. أشجان حميد باصي	٦١٩-٦٣٨
٣١.	الاقتباسات القرآنية المتعلقة بالأحكام الشرعية في كتاب شواهد القرآن للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) " العبادات . المعاملات . أحكام القضاء والإثبات الشرعي" إنموذجًا	إيمان مجيد فليح أ.د. محمد فاضل حمودي	٦٣٩-٦٦٢
٣٢.	المحاور التربوية وأثرها في بلورة المنظومة القيمية في المجتمع المسلم عند الدكتور محمد عياش في تفسير "مجالس النور	رقيه جاسم خضير حويس أ.د. محمد مكي عبد الرزاق	٦٦٣-٦٨٤
٣٣.	الوحي في تفسير (تقشير التفسير) عند الإمام أبي علي عالي بن إبراهيم بن إسماعيل الغزنوي البلقي الحنفي (ت٥٨٢هـ)	صابرين شهاب احمد أ.د. مصطفى مؤيد حميد	٦٨٥-٧٠٢

٣٤.	التأويل النحوي في مسائل حذف الاسم في تفسير فتح المنان لقطب الدين الشيرازي(ت٧١٠هـ) سورة الكهف انموذجاً	نسرين قاسم عبد حمد أ.د. هبة أحمد طه	٧٠٣-٧٢٤
٣٥.	أبنية الجموع ودلالاتها في شعر ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)	هدى عبد الستار إسماعيل أ.د. بشرى أحمد محمد أمين	٧٢٥-٧٥١
٣٦.	مدينة طنجة في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩_١٩٤٥)	يسرى جبار عبد الخزعلي أ. د طارق زيدان خلف العزاوي	٧٥٢-٧٨٠
٣٧.	الزمن بوصفه آخرافي شعر أبي الفتح البستي (ت ٤٠٠هـ)	اسراء بدر حسين أ.د بان كاظم مكي	٧٨١-٧٩٦

مدينة طنجة في سنوات الحرب العالمية الثانية

(١٩٣٩_١٩٤٥)

The city of Tangier during the years of World War II (1939–1945)

الكلمات المفتاحية: مدينة طنجة – الحرب العالمية الثانية – الإدارة الدولية – المغرب

Keywords: Tangier City – World War II – International Administration – Morocco

يسرى جبار عبد الخزعلي

Yusra Jabbar Abdul Khazali

Wuroodqasim1987@gmail.com

أ. د طارق زيدان خلف العزاوي

Dr. Tariq Zaydan Khalf Al-Azzawi

كلية التربية للبنات /الجامعة العراقية

College of Education for women

Iraqi University.AL

تعد المسألة الطنجية واحدة من أكثر القضايا الدبلوماسية تعقيداً في تاريخ المغرب الحديث، حيث لم تكن مجرد صراع على إدارة مدينة، بل كانت انعكاساً لموازين القوى العالمية ومحاولة لإيجاد صيغة قانونية تحمي مصالح الدول الكبرى بعيداً عن الانفراد الفرنسي. وقد تجلى الموقف الأمريكي في هذه المعادلة كحجر زاوية، حيث بادرت واشنطن منذ تشرين الأول عام ١٩٢٢ إلى إرسال مذكرات رسمية لوزارة الخارجية الفرنسية، أكدت من خلالها أن أي تغيير في وضع طنجة يجب ألا يمس بحقوق رعاياها الاقتصادية المكتسبة. ولم يكن الدفاع الأمريكي عن سيادة السلطان المغربي نابعاً من رغبة في دعم الاستقلال بقدر ما كان وسيلة قانونية للتمسك بـ "سياسة الباب المفتوح" التي تضمن المساواة التجارية المطلقة وتمنع أي دولة من فرض احتكارات جمركية أو إدارية. إن إصرار الولايات المتحدة على استمرار نظام الامتيازات في منطقتي النفوذ الفرنسية والإسبانية كان يهدف إلى ضمان بقاء طنجة كمنفذ تجاري حر، وهو ما وضع العراقيل أمام الطموح الفرنسي الساعي لتحويل المدينة إلى جزء لا يتجزأ من منظومة الحماية الفرنسية.

وفي خضم هذه الضغوط الأمريكية، برزت إيطاليا كطرف دولي لا يمكن تجاهله، خاصة مع صعود التطلعات القومية التي قادها موسوليني، حيث عبرت الحكومة الإيطالية عن احتجاجها الصارخ ضد استبعادها من المحادثات التمهيدية للنظام الأساسي لتدويل طنجة. ورأت إيطاليا في هذا الاستبعاد إهانة لمكانتها كقوة عظمى في حوض البحر الأبيض المتوسط، مما دفعها إلى تبني استراتيجية "العرقلة الدبلوماسية" حتى يتم الاستجابة لمطالبها التي اتسمت بالشمولية. فقد طالبت إيطاليا بتعديل نصوص المعاهدة الدولية لضمان تمثيلها في كافة مفاصل الإدارة الدولية، بدءاً من القضاء عبر تعيين قضاة إيطاليين في المحكمة المختلطة، وصولاً إلى الجهاز التنفيذي والأمني من خلال المطالبة بمنصب ملحق عسكري في هيئة الجمارك والمشاركة الفعلية في لجنة صيانة القوانين والمجلس التشريعي. هذه المطالب لم تكن مجرد رغبة في الوجود الإداري، بل كانت تهدف إلى مراقبة التحركات الفرنسية والإسبانية وضمان حصة إيطالية في المشاريع الحيوية مثل ميناء طنجة الدولي.

وقد أدت هذه التجاذبات إلى حالة من الجمود الدبلوماسي لم تكسر حدته إلا عبر مفاوضات شاقة أفضت إلى بروتوكول تموز عام ١٩٢٨. هذا البروتوكول مثل نقطة التحول الكبرى، حيث اضطرت فرنسا تحت ضغط المطالب الإيطالية والمناورات الإسبانية إلى القبول بإشراك إيطاليا في إدارة المدينة بشكل أوسع مما كان مقرراً في اتفاقية ١٩٢٣. وبموجب هذا الاتفاق الجديد، حصلت إيطاليا على امتيازات كبرى جعلت منها شريكاً فاعلاً في "لجنة الميناء" وفي مختلف المؤسسات التشريعية والقضائية، مما أدى إلى تعقيد البنية الإدارية لطنجة التي أصبحت تدار عبر لجان دولية متداخلة الاختصاصات. إن هذا التدويل الموسع أدى في جوهره إلى تهميش دور "المندوب السلطاني" المغربي بشكل شبه كامل، حيث تحولت سلطته إلى سلطة بروتوكولية تفتقر للقدرة على

اتخاذ قرارات سيادية فعالة، بينما كانت القرارات المصيرية المتعلقة بالأمن والاقتصاد والقضاء تُطبخ في أروقة القنصليات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

إن القراءة المتأنية لهذه المرحلة، وبالاستناد إلى ما دونه مؤرخون ومفكرون مثل عبد الكريم غلاب وعزيزة بناني، تكشف أن طنجة كانت ضحية لموقعها الاستراتيجي الذي جعلها مختبراً للتجارب الاستعمارية الدولية. فقد استغلت القوى الكبرى غياب سلطة مغربية قوية لتكريس واقع الإدارة الدولية التي كانت تخدم في المقام الأول مصالح الشركات الأجنبية والرعايا الغربيين. وبالرغم من أن بروتوكول ١٩٢٨ جاء ليحل نزاعاً بين القوى الكبرى (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، وبريطانيا)، إلا أنه في الحقيقة كرس وضعية "السيادة المنقوصة" للمغرب، وجعل من طنجة جزيرة إدارية منفصلة عن سياقها الوطني، حيث ظلت تحت رحمة التوازنات الدولية المتقلبة حتى فجر الاستقلال. إن هذه الحقبة التاريخية تظل شاهدة على كيف يمكن للدبلوماسية الدولية أن تعيد تشكيل الجغرافيا السياسية للمدن بناءً على مصالح اقتصادية ضيقة، متجاهلة الحقوق التاريخية والسيادية للشعوب تحت غطاء القانون الدولي والاتفاقيات الجماعية.

تعتبر المسألة الطنجية نموذجاً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية، حيث تحولت هذه المدينة المغربية إلى مختبر للتجارب القانونية والسياسية نتيجة تضارب المصالح الاستعمارية الكبرى. إن جذور التدويل التي بدأت تترسخ في أوائل العشرينيات لم تكن مجرد رغبة في تنظيم إداري، بل كانت استراتيجية لمنع انفراد فرنسا بالسيطرة على مضيق جبل طارق. وفي هذا السياق، برز الموقف الأمريكي كأحد أكثر المواقف حزماً ووضوحاً، إذ لم تكن واشنطن مستعدة للتفريط في "مبدأ الباب المفتوح" الذي يضمن مساواة تجارية لجميع القوى. وقد تجلى ذلك في المذكرة الشهيرة التي وجهتها الخارجية الأمريكية لباريس في تشرين الأول ١٩٢٢، والتي أكدت فيها أن الاعتراف بأي وضع سياسي جديد في طنجة مشروط بعدم المساس بالامتيازات الاقتصادية الممنوحة للرعايا الأمريكيين. إن هذا الإصرار الأمريكي لم يكن دفاعاً عن السيادة المغربية بقدر ما كان تمسكاً بحقوق تاريخية استمدتها واشنطن من معاهدات سابقة، مما جعلها تصر على أن تظل طنجة منطقة تجارية حرة خارج نطاق الاحتكار الفرنسي، وهو ما أضفى على المسألة الطنجية صبغة دولية قانونية معقدة تتجاوز حدود الجغرافيا المحلية.

وفي موازاة الضغط الأمريكي، شهدت الساحة الدبلوماسية حراكاً إيطالياً اتسم بالندية والمطالبة الصريحة بالاعتراف بمكانة روما كقوة متوسطية كبرى. فقد رأت الحكومة الإيطالية في استبعادها من المفاوضات التمهيدية للنظام الأساسي عام ١٩٢٣ إهانة سياسية، مما دفعها إلى تبني موقف معارض بشدة للهيمنة البريطانية الفرنسية. ولم تكتفِ إيطاليا بالاحتجاج اللفظي، بل قدمت شروطاً جوهرية للقبول بنظام التدويل، كان على رأسها التواجد الفعلي في الجهاز القضائي عبر تعيين قضاة إيطاليين في المحكمة المختلطة، وضمان تمثيل عسكري وإداري في هيئة الجمارك والمصالح

الأمنية ومكافحة التهريب. إن هذه المطالب الإيطالية كانت تهدف إلى اختراق النفوذ الفرنسي من الداخل وضمان مشاركة إيطاليا في صياغة القوانين والتشريعات المنظمة للمدينة، وهو ما جعل المفاوضات تصل إلى طريق مسدود لفترة من الزمن، حيث كانت فرنسا تخشى من أن يؤدي القبول بالشروط الإيطالية إلى إضعاف قبضتها على الإدارة الفعلية للمنطقة.

إلا أن هذا التوتر الدبلوماسي أدى في نهاية المطاف إلى ضرورة الوصول إلى تسوية دولية شاملة، وهو ما تحقق عبر بروتوكول تموز ١٩٢٨. هذا البروتوكول لم يكن مجرد تعديل بسيط، بل كان إعادة هيكلة جذرية لنظام الإدارة الدولية في طنجة، حيث اضطرت فرنسا وإسبانيا، وتحت ضغط المصالح المشتركة والرغبة في استقرار المنطقة، إلى إدماج إيطاليا بشكل كامل في النظام الأساسي. وبموجب هذا الاتفاق، حصلت إيطاليا على مقاعد دائم في المجلس التشريعي وفي لجنة الميناء، وأصبح لها صوت مسموع في تعيين الموظفين الكبار وإدارة الشؤون المالية والقضائية. إن هذا التحول جعل من طنجة ساحة لتعدد السيادات، حيث تلاشت السلطة الفعلية للمندوب السلطاني المغربي أمام طغيان اللجان الدولية المشتركة. وبدلاً من أن تكون طنجة تحت إدارة مغربية وطنية، أصبحت تدار عبر جهاز بيروقراطي دولي يمثل مصالح القنصليات والشركات الأجنبية، مما جعل المدينة تعيش حالة من الانفصال الإداري عن بقية التراب المغربي، وهو الوضع الذي استمر حتى استقلال البلاد، ليظل بروتوكول ١٩٢٨ شاهداً على كيف تم تحويل السيادة الوطنية إلى أداة للمقايضة بين القوى الاستعمارية الكبرى.

لقد أثبتت الوقائع التاريخية، كما يشير إلى ذلك مؤرخون كبار مثل عبد الكريم غلاب وعزيزة بناني، أن تدويل طنجة كان وبالاً على السيادة المغربية، حيث استغلت الدول الكبرى شعارات "الحياد" و"الإدارة الدولية" لتكريس وجودها العسكري والاقتصادي. إن الموقف الإسباني بدوره لعب دوراً مزدوجاً، فقد كان يتظاهر بدعم المطالب الإيطالية أحياناً لإضعاف فرنسا، بينما كان يحرص في الوقت ذاته على ألا يؤدي ذلك إلى فقدان نفوذه التقليدي في المنطقة الخليفية المجاورة. وهكذا، تشابكت خيوط المصالح بين واشنطن وروما وباريس ومدريد، لتصيغ في النهاية واقعاً مأساوياً لطنجة، حيث كانت المدينة تُباع وتُشترى في أروقة الفنادق والمؤتمرات الدولية، بعيداً عن تطلعات الشعب المغربي في الوحدة والحرية، مما جعل من هذه الفترة حقبة سوداء في تاريخ التدخل الأجنبي في الشؤون الوطنية.

يعد نظام المحاكم المختلطة في طنجة الدولية أحد أكثر الأجهزة تعقيداً في هيكل الإدارة الدولية التي فُرضت على المدينة، وهو يمثل تجسيداً قانونياً لمبدأ "تعدد السيادات" الذي هيمن على المنطقة. لم تكن هذه المحاكم مجرد جهاز قضائي لفض النزاعات بين الأفراد، بل كانت أداة سياسية بامتياز استهدفت في جوهرها سحب البساط من تحت سلطة القضاء المغربي الشرعي

(الممثلة في القاضي والشرع) وإحلال منظومة قانونية غربية تضمن حماية مطلقة لرعايا القوى الاستعمارية ومصالحهم التجارية والمدنية.

وقد تأسس هذا النظام القضائي ليحل محل نظام "الامتيازات القنصلية" القديم، حيث كانت كل قنصلية أجنبية تحاكم رعاياها وفق قوانين بلدها الأم، مما خلق فوضى قانونية كبيرة. ومع إقرار "النظام الأساسي لطنجة"، تم دمج هذه الصلاحيات في جهاز قضائي واحد عُرف بالمحكمة المختلطة، والتي كانت تتشكل من قضاة من جنسيات متعددة (فرنسية، إسبانية، بريطانية، ولاحقاً إيطالية وبقية الدول الموقعة على اتفاقية الجزيرة الخضراء). إن التشكيل التعددي لهذه المحكمة لم يكن يهدف لتحقيق العدالة الكونية بقدر ما كان يهدف لضمان "توازن القوى"؛ فوجود قاضٍ من كل دولة كبرى يضمن عدم انفراد دولة واحدة (خاصة فرنسا) بالقرار القضائي الذي قد يؤثر على المصالح الاقتصادية للدول الأخرى.

ومن الناحية الإجرائية والقانونية، كانت المحكمة المختلطة تطبق قوانين مستمدة في مجملها من التشريعات الأوروبية، لا سيما "القانون المدني الفرنسي" و"القانون التجاري الدولي"، مع تهميش شبه كامل للقواعد القانونية المغربية أو الأعراف المحلية. وكان اختصاصها يمتد ليشمل كافة القضايا الجنائية والمدنية والتجارية التي يكون أحد أطرافها أجنبياً، بل وحتى القضايا التي تقع بين مغاربة وأجانب، مما جعل المواطن المغربي في طنجة يخضع لقضاء أجنبي اللغة والروح والإجراءات في عقر داره.

وعند العودة إلى الأوراق التي أرفقتها، نجد أن إصرار إيطاليا في مفاوضات بروتوكول ١٩٢٨ على تعيين قضاة إيطاليين في هذه المحكمة لم يكن مطلباً إدارياً بسيطاً، بل كان اعترافاً قانونياً بـ "نديتها" للقوى الأخرى. فإيطاليا الفاشية أدركت أن السيطرة على القضاء هي وسيلة فعالة لحماية نفوذها الاقتصادي ومواجهة الهيمنة الفرنسية؛ إذ إن المحكمة المختلطة كانت تمتلك سلطة الفصل في نزاعات الأراضي، وعقود الميناء، والامتيازات التجارية الكبرى، وهي ملفات كانت في قلب الصراع الدبلوماسي.

Abstract

The Tangier Question is one of the most complex diplomatic issues in modern Moroccan history. It was not merely a struggle over the administration of a city, but a reflection of the global balance of power and an attempt to find a legal formula that would protect the interests of the major powers from French dominance. The American position in this equation was pivotal. As early as October 1922, Washington sent official memoranda to the French Foreign Ministry, asserting that any change to

Tangier's status must not infringe upon the acquired economic rights of its citizens. American support for the sovereignty of the Moroccan Sultan stemmed less from a desire to support independence and more from a legal means of upholding the "open door policy," which guaranteed absolute commercial equality and prevented any country from imposing customs or administrative monopolies. The United States' insistence on maintaining the system of privileges in the French and Spanish spheres of influence aimed to ensure Tangier remained a free trade port, thus obstructing French ambitions to transform the city into an integral part of the French protectorate.

Amidst this American pressure, Italy emerged as an indispensable international player, especially with the rise of nationalist aspirations spearheaded by Mussolini. The Italian government vehemently protested its exclusion from the preliminary talks for the statute of Tangier's internationalization. Italy viewed this exclusion as an affront to its status as a major power in the Mediterranean basin, prompting it to adopt a strategy of "diplomatic obstruction" until its comprehensive demands were met. Italy demanded amendments to the international treaty to guarantee its representation at all levels of international administration, from the judiciary—through the appointment of Italian judges to the Mixed Court—to the executive and security apparatus, including a military attaché position in the customs authority and active participation in the committee for upholding laws and the legislative council. These demands were not merely a desire for administrative presence; they aimed to monitor French and Spanish activities and secure an Italian stake in vital projects such as the Tangier International Port.

These tensions led to a diplomatic stalemate that was only broken through arduous negotiations culminating in the July 1928 Protocol. This protocol marked a major turning point, as France, under pressure from Italian demands and Spanish maneuvering, was forced to accept Italy's broader

involvement in the city's administration than stipulated in the 1923 agreement. Under this new agreement, Italy gained significant privileges, making it an active partner in the "Port Commission" and various legislative and judicial institutions. This complicated Tangier's administrative structure, which was now managed by international committees with overlapping jurisdictions. This extensive internationalization essentially marginalized the role of the Moroccan "Sultan's Delegate," whose authority became purely ceremonial, lacking the power to make effective sovereign decisions. Meanwhile, crucial decisions concerning security, the economy, and the judiciary were being made within the corridors of foreign consulates and diplomatic missions.

A careful reading of this period, based on the writings of historians and thinkers such as Abdelkrim Ghallab and Aziza Bennani, reveals that Tangier was a victim of its strategic location, which made it a testing ground for international colonial experiments. The major powers exploited the absence of a strong Moroccan authority to entrench an international administration that primarily served the interests of foreign companies and Western nationals. Although the 1928 Protocol was intended to resolve a dispute between the major powers (France, Italy, Spain, and Britain), it effectively enshrined Morocco's "diminished sovereignty," turning Tangier into an administrative island detached from its national context. It remained at the mercy of shifting international balances of power until the dawn of independence. This historical era stands as a testament to how international diplomacy can reshape the geopolitical landscape of cities based on narrow economic interests, disregarding the historical and sovereign rights of peoples under the guise of international law and multilateral agreements

The Tangier Question stands as a unique example in the history of international relations, as this Moroccan city became a testing ground for legal and political experiments due to the clash of major colonial interests.

The roots of internationalization, which began to take hold in the early 1920s, were not merely a desire for administrative organization, but a strategy to prevent France from monopolizing control of the Strait of Gibraltar. In this context, the American position emerged as one of the most resolute and unequivocal, as Washington was unwilling to compromise on the "open door principle," which guaranteed equal trade for all powers. This was evident in the famous memorandum sent by the US State Department to Paris in October 1922, which affirmed that recognition of any new political status in Tangier was contingent upon the preservation of the economic privileges granted to American citizens. This American insistence was not so much a defense of Moroccan sovereignty as it was an adherence to historical rights derived from previous treaties. This led Washington to insist that Tangier remain a free trade zone outside the scope of French monopoly, thus imbuing the Tangier Question with a complex international legal dimension that transcended local geographical boundaries. Alongside American pressure, the Italian diplomatic arena witnessed a assertive movement, characterized by its assertiveness and explicit demands for recognition of Rome's status as a major Mediterranean power. The Italian government viewed its exclusion from the preliminary negotiations for the 1923 Statute as a political humiliation, prompting it to adopt a position strongly opposed to British and French dominance. Italy did not limit itself to verbal protests; it presented fundamental conditions for accepting the internationalization system. Foremost among these was effective representation in the judicial system through the appointment of Italian judges to the Mixed Court, and guaranteed military and administrative representation in the customs authority, security services, and anti-smuggling units. These Italian demands aimed to penetrate French influence from within and ensure Italy's participation in drafting the laws and regulations governing the city. This led to a temporary impasse in the negotiations, as France feared that

accepting the Italian conditions would weaken its grip on the effective administration of the region.

However, this diplomatic tension ultimately led to the necessity of reaching a comprehensive international settlement, which was achieved through the July 1928 Protocol. This protocol was not merely a minor amendment, but a radical restructuring of the international administration system in Tangier. Under pressure from shared interests and a desire for regional stability, France and Spain were compelled to fully integrate Italy into the system. Under this agreement, Italy gained permanent seats on the Legislative Council and the Port Commission, and a significant voice in the appointment of senior officials and the management of financial and judicial affairs. This transformation turned Tangier into an arena of multiple sovereignties, where the effective authority of the Moroccan Sultan's representative was eclipsed by the dominance of the joint international committees. Instead of being under a national Moroccan administration, Tangier was governed by an international bureaucracy representing the interests of foreign consulates and companies. This resulted in the city experiencing administrative separation from the rest of Moroccan territory, a situation that persisted until the country's independence. The 1928 Protocol remains a testament to how national sovereignty was transformed into a bargaining chip between the major colonial powers. Historical facts, as noted by prominent historians such as Abdelkrim Ghallab and Aziza Bennani, have proven that the internationalization of Tangier was disastrous for Moroccan sovereignty. Major powers exploited the slogans of "neutrality" and "international administration" to consolidate their military and economic presence. Spain, for its part, played a duplicitous role, sometimes feigning support for Italian demands to weaken France, while simultaneously ensuring that this did not lead to a loss of its traditional influence in the neighboring Caliphate region. Thus, the threads of interest intertwined between Washington, Rome, Paris, and Madrid, ultimately

shaping a tragic reality for Tangier. The city was bought and sold in the corridors of hotels and international conferences, far removed from the aspirations of the Moroccan people for unity and freedom, making this period a dark chapter in the history of foreign intervention in national affairs

The Mixed Courts system in International Tangier was one of the most complex structures within the international administration imposed on the city, representing the legal embodiment of the principle of "multiple sovereignties" that dominated the region. These courts were not merely judicial bodies for resolving disputes between individuals; they were, in essence, a political instrument aimed at undermining the authority of the legitimate Moroccan judiciary (represented by the judge and the Sharia) and replacing it with a Western legal system that guaranteed absolute protection for the subjects of the colonial powers and their commercial and civil interests.

This judicial system was established to replace the old system of "consular privileges," whereby each foreign consulate tried its own citizens according to the laws of its home country, creating significant legal chaos. With the adoption of the "Statute of Tangier," these powers were consolidated into a single judicial body known as the Mixed Court, composed of judges of various nationalities (French, Spanish, British, and later Italian, as well as those of the other signatories to the Algeciras Agreement). The pluralistic composition of this court was not aimed at achieving universal justice, but rather at ensuring a "balance of power." The presence of a judge from each major power guaranteed that no single state (especially France) could unilaterally make a judicial decision that might affect the economic interests of other nations.

From a procedural and legal standpoint, the Mixed Court applied laws derived almost entirely from European legislation, particularly the French Civil Code and international commercial law, with a near-complete

disregard for Moroccan legal rules or local customs. Its jurisdiction extended to all criminal, civil, and commercial cases involving a foreign party, and even cases between Moroccans and foreigners. This meant that Moroccan citizens in Tangier were subjected to a foreign judiciary, both in language and spirit, in their own country.

Returning to the attached documents, we find that Italy's insistence during the 1928 Protocol negotiations on appointing Italian judges to this court was not a simple administrative demand, but rather a legal recognition of its "parity" with the other powers. Fascist Italy realized that controlling the judiciary was an effective way to protect its economic influence and counter French hegemony, since the Mixed Court had the power to decide on land disputes, port contracts, and major commercial concessions, which were at the heart of the diplomatic conflict.

المقدمة:

تعد مدينة طنجة المغربية واحدة من أكثر المدن التاريخية إثارة للجدل والدراسة في التاريخ الحديث والمعاصر. فهي ليست مجرد رقعة جغرافية تقع في أقصى شمال القارة الأفريقية، بل هي "نقطة ارتكاز" استراتيجية جعلت منها مطمعاً للقوى الاستعمارية الكبرى على مر العصور. إن المتأمل في تاريخ هذه المدينة يجد نفسه أمام "مختبر سياسي" فريد، حيث تداخلت فيها السيادة الوطنية المغربية مع المصالح الدولية المتضاربة، مما أنتج نظاماً إدارياً وقانونياً (النظام الدولي) لم تعرف له المنطقة مثيلاً.

لقد شكلت طنجة عبر العصور صلة الوصل بين الشرق والغرب، وبين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهذا الموقع الجيوبولتيكي لم يكن نعمة دائماً، بل كان سبباً في وضع المدينة تحت مجهر الصراعات الأوروبية–الأوروبية أولاً، والصراعات العالمية لاحقاً، لا سيما خلال الحرب العالمية الثانية التي كانت منعطفاً حاسماً في مسار المدينة التاريخي.

_ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم قراءة تحليلية شاملة تجمع بين الجغرافيا والتاريخ والسياسة والمجتمع. فهي لا تسرد الأحداث سردياً، بل تحلل "آليات السيطرة" التي اتبعتها القوى الكبرى. كما تبرز أهمية الدراسة في اعتمادها على وثائق أجنبية رفيعة المستوى (فرنسية وأمريكية وبريطانية)

تتيح للباحث المقارنة بين وجهات نظر القوى المختلفة تجاه قضية واحدة، مما يمنح البحث صبغة الموضوعية والحياد الأكاديمي.

إن اختيارنا لموضوع تاريخ طنجة ومؤسساتها والتنافس الدولي فيها لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية :

١. الأهمية الاستراتيجية: الرغبة في تسليط الضوء على "عبقرية المكان" التي تتمتع بها طنجة، وكيف أثر مضيق جبل طارق في صياغة قرارات دولية كبرى

٢. الخصوصية الإدارية ندرة الدراسات التاريخية في المكتبة العراقية تحديداً التي تتناول تفاصيل "النظام الدولي" لطنجة وكيفية إدارتها من قبل لجان دولية متعددة الجنسيات.

٣. الحقبة الزمنية الحرجة: تكمن أهمية الحقبة (١٩١٢-١٩٥٦) في أنها شهدت ذروة التنافس الاستعماري، ثم وقوع الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدى إلى "الاحتلال الإسباني" للمدينة (١٩٤٠-١٩٤٥)، وهي حقبة غنية بالأحداث والتحولات التي تستحق التحليل المعمق.

٤. الأبعاد الحضارية السعي لإبراز الجانب الاجتماعي والثقافي للمدينة، وعدم حصر التاريخ في الجانب السياسي فقط، من خلال دراسة المساجد والمدارس والموارد المائية.

_ إشكالية الدراسة :

تتبلور مشكلة الدراسة في تساؤل مركزي مفاده: كيف استطاعت طنجة الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية في ظل نظام دولي معقد وتنافس استعماري شرس؟

وينبثق عن هذا التساؤل جملة من الاستفهامات الفرعية:

١. ما المقومات الطبيعية والبشرية التي جعلت من طنجة محط أنظار العالم؟

٢. كيف أثر التنافس (الفرنسي-الإسباني-البريطاني) على استقرار المدينة الإداري؟

٣. ما التداعيات الحقيقية للاحتلال الإسباني لطنجة عام ١٩٤٠، وكيف استثمرت إسبانيا ظروف الحرب العالمية الثانية لفرض واقع جديد؟

٤. ما الدور الأمريكي والبريطاني في إعادة التوازن للمدينة بعد عام ١٩٤٥؟

المطالب الإسبانية بعد التوقيع على معاهدة التدويل :

حاولت إسبانيا أن تماطل في المصادقة على معاهدة التدويل رغبة منها في الحصول على بعض التنازلات كشكل من أشكال الابتزاز لفرنسا فامتنعت في بداية الأمر عن التوقيع على المعاهدة فتعلل المندوب الإسباني بعدم حصوله على الأمر الرسمية من حكومته حيث أعلنت الإدارة الإسبانية أنه المندوب الإسباني لا يتبع إلا التعليمات والأوامر التي تصدرها الحكومة الإسبانية وقد وجدت فرنسا وبريطانيا ضرورة تقديم بعض التنازلات لإسبانيا من أجل الحصول على إقرارها وانضمامها إلى المعاهدة خوفاً من الرجوع إلى متاهة المفاوضات من جديد[١]، وقد تمثلت المطالب الإسبانية في توسيع أراضي بسنة ومليلة إضافة إلى توسيع الاختصاصات الممنوحة

للموظفين الإسبانية خصوصاً المساعد الإداري المكلف بالخدمات الصحية، وإنشاء مركز فراقية إسباني بمصلحة الكمارك في طنجة ، والاعتراف بامتيازات القنصل الإسباني حيث يحق له إبعاد الرعايا المغاربة الذين ينتمون إلى المنطقة الإسبانية ، وإلغاء سلاح المدفعية في طنجة ومن أجل التقريب بين المطالب الإسبانية والموقف الفرنسي الذي كان يرفض كل المطالب التي تعطل سيادة السلطان تدخلت بريطانيا لإيجاد صيغة ترضي الطرفين فتم التوصل إلى عقد اتفاق بتاريخ ٧ / شباط / ١٩٢٤ بعد أن تنازلت إسبانيا عن جميع تحفظاتها والتوقيع على المعاهدة لكن إسبانيا لم تتوقف عن المناداة بأن النظام الدولي فعال سواء على مستوى الحفاظ على النظام العام في طنجة أو على مستوى المنطقة باعتبار مصدر توتر وإزعاج لإسبانيا ، وكان الهدف من تقديم هذه المبررات هو إفشال المعاهدة أو المناداة بتعديلها أو إبقائها[٢]، واجهت معاهدة التدويل مجموعة من المصاعب على مستوى التطبيق والالتزام من قبل القوى الأوربية المشتركة في المعاهدة ، وقد أشارت بريطانيا إلى تقصد عدد من الدول بعدم احترام النظام الأساسي للتدويل من قبل إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا كان ناتجاً عن عدم اشتراك هذه الدول في المحادثات الخاصة بتدويل المنطقة والتي تحملت فرنسا المسؤولية المباشر في إبعادها عن المؤتمر المذي وضع النظام الأساسي من خلال معاهدة ١٩٢٣ وقد استغلت إسبانيا تذمر بريطانيا من عدم اشتراكها في إعداد المعاهدة وكانت لها رغبة في إعادة مسألة طنجة إلى طاولة الحوار وتحقيق أطماعها في المنطقة الدور أو على الأقل التضييق على فرنسا التي تتحمل المسؤولية كافة في عدم الحاق مدينة طنجة بمنطقة النفوذ الإسباني وعرقلة المشروع الاستعماري الإسباني في المغرب[٣].

وبهذا أصبحت مسالة طنجة محوراً أساسياً في الصحافة الإسبانية وأكدت جميع الصحف الإسبانية على عدم فاعلية النظام الدولي في طنجة وطالبت بالحاق مدينة طنجة بإسبانيا ، وقد نشرت الصحيفة الإسبانية مقالاً تحت عنوان طنجة يجب أن تكون إسبانية فحياتها تعتمد على إلحاقها بالمنطقة الإسبانية وعملت الصحافة الإسبانية على تحريض الرأي العام ضد الإدارة الدولية ففي هذه الإدارة لا توجد أموال لتأدية أجور الموظفين كما أغلقت عدد من الشركات أبوابها وتعرضت شركات أخرى للإفلاس بسبب ديونها وتوجه عدد من العمال لطلب المساعدة من سفاراتهم[٤].

كل هذا كل مما سبق يشير إلى استحالة العيش ضمن هذه الظروف لهذا ينبغي على العمال التمرد ليس فقط صد رؤسائهم لكن التمرد أيضاً ضد النظام القائم في طنجة كانت مدينة طنجة في نظر إسبانيا بعد التدويل مركز للمؤامرات والتهريب وخصوصاً تهريب الأسلحة وقد استندت المادة العاشرة من معاهدة ١٩٢٣ إلى حياد المنطقة وعدم القيام بأي نشاط معادي للدول الموقعة على معاهدة الجزيرة الخضراء أو القيام بأعمال دعائية تهدد النظام العام خصوصاً في منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني في المغرب ، فوجدت إسبانيا في الأخلال بالبند العاشر في المعاهدة دليلاً

قاطعاً على قبل النظام الدولي في طنجة وأن هذا النظام هو بمثابة الهدر والتضييع للجهود الإسبانية وكل ما بذلته من دماء وأموال وسندات في المدينة . ولم تكتف الصحافة الإسبانية بالتركيز على عدم فاعلية النظام الأساسي في طنجة لكنها قامت انتقاد النظام الدولي بشكل عام فقد كان يرى الإسبان في مسألة طنجة إهانة لإسبانيا وأن تدويل طنجة هو انحراف وهجوم على قوانين الجغرافيا وهو اعتداء مادي ومعنوي ضد إسبانيا ومن وجهة نظر إسبانيا أيضاً أن التنظيم الدولي لمدينة طنجة هو هيمنة مطلقة لفرنسا على المدينة كون أن فرنسا دائماً لها الأسبقية فيما يتعلق بطنجة[٥]، وبهذا فقد حاولت إسبانيا بشكل وبأخر إظهار عيوب التنظيم الدولي في طنجة سواء من الجانب القانوني أم من جانب هيمنة فرنسا على المنطقة والناتجة عن وقوع سيادة السلطان تحت حمايتها استهدفت إسبانيا من التشكيك في نظام طنجة الدولي هو التخلص من هذا النظام في بادئ الأمر وكل شيء فيما بعد سيأتي تباعاً .

وقد فرضت الظروف الداخلية والخارجية على إسبانيا أن تستقل جميع الفرص المؤاتية لعرقلة التنظيم الدولي في مدينة طنجة وذلك من خلال توجيه الحكومة الإسبانية برئاسية بريمودي ريفيرا[٦] أما عن موقف بريطانيا من عدم التعاون الإسباني اتجاه النظام الدولي فقد عبر عنه وزير الشؤون الخارجية البريطاني اوستن شامبرلان بأنه موقف مخيب للآمال كما اتهم إسبانيا بافتعالها العراقيل الاقتصادية في طنجة عند قيامها بإنشاء الحواجز الكمركية عند مدخل المدينة على الرغم من الأهمية التجارية الكبرى لهذه المنطقة وأنه ما يهم بريطانيا في هذه المدة هو ليس قبول إسبانيا بمعاهدة ١٩٢٣ بقدر ما يهم التزاماتها المترتبة على توقيعها على المعاهدة باعتبار أن تدويل المنطقة هو الحل المناسب والأمثل الوحيد الذي يحمي مصالح مختلف الدول[٧].

وخلال شهر مارس ١٩٢٦ قدم الملك الإسباني الفونسو الثالث عرضاً مع الجنرال بريمودي ريفيرا خلال محادثة مع السفير البريطاني تمثل بسحب إسبانيا طلبها الخاص بحصول إسبانيا على مقعد دائم في منظمة عصبة الأمم مقابل تعديل النظام الأساسي في طنجة لصالح إسبانيا وحاول إقناع السفير البريطاني بأن هذه العملية تمثل تبادلاً مريحاً للمصالح وتقوم على قيام إسبانيا بتسيير المنطقة أي مدينة طنجة لمدة خمس سنوات بشكل تبقى فيه المدينة تتمتع بدرجة من الإدارة الدولية[٨].

إلى جانب كل المحاولات السابقة لإسبانيا والمطالب التي تقدمت بها قامت الصحافة الإسبانية بحملة تضمنت مطلباً واحداً وهو الإلحاق المباشر لمدينة طنجة بمنطقة النفوذ الإسباني شمال المغرب ، وقد تحكم في هذا الأمر نقطة في غاية الأهمية ألا وهي القضاء على المقاومة الريفية التي كبدت إسبانيا خسائر فادحة أثرت على سمعة الجيش الإسباني أمام الدول الأوربية[٩]، وكانت إسبانيا قد استعانت بفرنسا من اجل القضاء على المقاومة بالريف المغربي خصوصاً بعد أن شعرت فرنسا بخطر هذه المقاومة على مناطق نفوذها وعلى أثر ذلك تم عقد مؤتمر في باريس من ١٧

إلى ٢٥ / حزيران ١٩٢٥ وكانت في مقدمة المسائل التي بحثها هذا المؤتمر هو منع وصول المواد الحربية والذخائر إلى المقاومة الريفية ومن أجل ذلك وقعت فرنسا وإسبانيا على اتفاقية في ٢٤/ حزيران ١٩٢٥ تنص على إقامة رقابة بحرية مشتركة على معظم السواحل المغربية وسمحت هذه الاتفاقية أيضاً بالاتجاء السفن الإسبانية العربية إلى الموانئ الجزائرية باعتبار أن الجزائر هي ضمن منطقة النفوذ الفرنسي بالمقابل السماح للسفن الفرنسية الالتجاء إلى بعض الموانئ الإسبانية للتموين كما اتبع هذه الاتفاقية بيرو تبكول ملحق لمنع تهريب العتاد الحربي من طنجة نحو المناطق الريفية(١٠).

ومن الاتفاقيات التي عقدت لشأن نفسه وهو مراقبة تهريب العتاد الحربي هي اتفاقية بتاريخ ٢١ / تموز ١٩٢٥ شاركت بريطانيا أيضاً في عملية مراقبة السواحل بأربع سفن حربية(١١) كان بريموري ريفيرا يعدُّ أن النجاح في القضاء على المقاومة الريفية يعدُّ مناسباً لإسبانيا وذو مردود إيجابي على رأيها كقوة أوربية لها وزنها في العلاقات الدولية خصوصاً في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكانت دائما تؤكد على مسألة تهريب الأسلحة من طنجة إلى مناطق النفوذ الإسباني لكن فرنسا وبريطانيا لم يقتنعا بالحجج التي تذرعت بها إسبانيا ووصفتها بالحجج الواهية كانت فرنسا تؤكد باستمرار على تفنيد هذه المشكلة وطلبت فرنسا وبريطانيا من إسبانيا تبريرات معقولة للحصول على طنجة في حال إنهاء النظام الدولي بها(١٢).

استقبلت بريطانيا المطالب الإسبانية حول طنجة بالفتور في حين قامت إسبانيا بمحادثات مع حكومة موسوليس لاطلاعه على المطالب الإسبانية المتمثلة في الحاق طنجة بإسبانيا وانسحابها من عصبة الأمم حيث أدهش هذا التصرف وزير الشؤون الخارجية البريطاني وقرر أن يكون الموقف البريطاني حازماً في التعامل مع المطالب الإسبانية فقام بإرسال تعليماته إلى السفير البريطاني الموجود في مدريد (امبول) في الوقت الذي بدأت خلاله الحكومة الإسبانية تتعامل بضبابية مع بريطانيا بخصوص المسألة أما عن موقف بريموري ريفيرا فقد استمر بدفاعه على أن بريطانيا لا تسمع بوجود أي قوة أوربية في طنجة ومما جعل الدول الأوربية تهتم للمطالب الإسبانية هو امتناع الممثل الإسباني في عصبة الأمم إلى حضور الجلسات مما دفع الدول الأوربية على مقايضة إسبانيا على العدول عن موقفها بحصولها على مقعد دائم في عصبة الأمم والحاق طنجة بمنطقة نفودها(١٣).

وجدت بريطانيا نفسها مطالبة بأخذ الطموحات الإسبانية بالجدية اللازمة لأجل هذا قام الملك الإسباني الفوسو الثالث عشر لانكلترا في حزيران / ١٩٢٦ وأما مخاطر انسحاب إسبانيا من عصبة الأمم أعلنت بريطانيا بأن إسبانيا ستستمر عضويتها في عصبة الأمم ويستمر ممثلها كينونيس دي ليون وأن بريطانيا لا مانع لديها من مطلب إشراف إسبانيا على طنجة لكن بشرط أن تمتنع إسبانيا عن إقامة أي تحصينات عسكرية في المدينة أو القيام بإنشاء قواعد عسكرية برية أو

بحرية ففي جميع الأحوال لم تكن لبريطانيا أي مصلحة في اعتراض المصالح الإسبانية في طنجة[١٤].

لم يقف الدكتاتور الإسباني بريمودي ريفيرا في شهر تموز ١٩٢٦ مكتوف الأيدي بل شن حملة دعائية ضد نظام التدويل في طنجة واعلن عن ضرورة الحاق طنجة بمنطقة الحماية الإسبانية شمال المغرب وفي تاريخ ٢٤ آب ١٩٢٦ تم عقد اجتماع في جنيف للقوى الموقعة على عقد الخريرات لدراسة مشكلة طنجة وللبحث في المطالب المستجدة لإسبانيا التي كانت تنادي بضم طنجة في مقابل عدم انسحابها لها من عصبة الأمم ، وقام بريموري ريفيرا أيضاً عند قيامه بالحملة الدعائية ودبلوماسية ممنهجة اعتمدت على مسألتين هما المطالبة بالحاق طنجة بالمنطقة الإسبانية أولاً والمطالبة بمنح إسبانيا عضوية دائمة بعصبة الأمم شرعت المحادثات الفصلية من اجل التخلص من الخلافات التي تسبب بها نظام تدويل طنجة ووضع الوفد الفرنسي الخطوط الرئيسية التي من الممكن التفاوض بشأنها فقد أكدت فرنسا خلال وفدها على رفض المطالب الإسبانية المتمثلة في ضم طنجة إلى المنطقة الخليفية وتعيين موظفين إسبان في إدارة طنجة ليحلو محل الموظفين الفرنسيين المقصود هنا وظيفة مدير المنطقة ومنصب المندوبية السلطانية في طنجة فقد رأت فرنسا أن من شأن ادخال مثل هذه الإجراءات يخل بالتوازن للقوى الدولية في منطقة مضيق جبل طارق والبحر المتوسط وتقويض وحدة المملكة المغربية[١٥].

لذلك كانت المطالب الإسبانية تشكل بالنسبة لفرنسا مطالب تعجيزية ومن أجل الإبقاء على القنوات الدبلوماسية مفتوحة اقترحت فرنسا على الوفد الإسباني الذي حضر المؤتمر مجموعة من الامتيازات تمثلت هذه الامتيازات به الحاق جزء من مدينة طنجة بمنطقة الحماية الإسبانية والعمل على تعديل الحدود الشمالية لفاس[١٦] إضافة إلى القيام بإصلاحات تشريعية والعمل على الحد من تهريب الأسلحة والانصياع الصارم للنظام العام.

وفي حال موافقة إسبانيا على هذه المقترحات يتوجب عليها التخلي عن جميع مطالبها وأطماعها في طنجة بصورة نهائية وبعد حوار بين الأطراف المجتمعة على أساس المقترحات التي تقدمت بها فرنسا سيتم التوقيع على اتفاق يحقق لإسبانيا العديد من المطالب وخصوصاً التشريع المتعلق بالتهريب واحترام النظام العام إضافة إلى تأسيس مكتب عسكري فرنسي إسباني للاستعلامات في طنجة يرأسه ضابط إسباني وتعيين ضابط إسباني في منصب قائد الدرك وبعد ذلك قامت فرنسا وإسبانيا بدعوة المفاوضين الإنكليز والإيطاليين إلى باريس من اجل بدء مباحثات رباعية حيث يستولى مندوبان لندن وروما النظر في الاتفاق الفرنسي الإسباني من اجل منع[١٧].

موافقتهم على الامتيازات التي حصلت عليها إسبانيا من فرنسا بعد ذلك تحولت اللجنة الرباعية إلى دراسة المطالب الإيطالية أيضاً حيث منحت إيطاليا الامتيازات نفسها التي تمتعت بها فرنسا وبريطانيا وإسبانيا ويكون بها مرتبة في طنجة المرتبة نفسها التي لبريطانيا مثل مناصب نائب مدير

المنطقة ونائب المجلس التشريعي ومنصب قاضي المحكمة المختلطة وقد أيدت السياسة الإسبانية منح الامتيازات لإيطاليا فقد كانت على التحركات البريطانية الإسبانية تسير في خط الحد من مكانة فرنسا داخل نظام التدويل من حيث وجهة نظر إسبانيا كانت ترى أن إدخال إيطاليا في نظام التدويل سيحقق نوعاً من توازن القوى والذي سيكون إلى جانب إسبانيا بدلاً عن الانفراد الفرنسي بالشأن المغربي بشكل كامل هذا وأن الاعتراضات الإسبانية الإيطالية لن تتوقف حول النظام التدويل إلى أن يتم التوقيع النهائي على التعديلات التي ستشهدها معاهدة عام ١٩٢٣ من خلال بروتكول عام ١٩٢٨[١٨].

تطور المطالب الإسبانية حول تعديل معاهدة التدويل واستغلال إيطاليا لتطورات الأوضاع :

كانت إيطاليا ترغب بشدة بالانضمام إلى المحادثات الخاصة بوضع النظام الأساسي لطنجة وعبرت عن رغبتها للانضمام إلى المفاوضات الخاصة بمسألة طنجة وبعد وصول نص المعاهدة بتاريخ ٨ / كانون الثاني / ١٩٢٤ أبدت انزعاجاً وعدم رضا لهذا طالبت بتعديل نص المعاهدة كرد فعل على إبعادها عن المحادثات الخاصة بالوضعية القانونية لطنجة حيث كانت العقبة الكبيرة أمام فرنسا وبريطانيا هي الحصول على موافقة وإقرار إيطاليا على نص معاهدة التدويل الذي رفضته إيطاليا ونقلت الحكومة البريطانية بشروطها مقابل تقديم موافقتها على نص المعاهدة وتمثلت هذه الشروط في[١٩]:

١_ حصول إيطاليا على منصب ملحق عسكري بهيئة الكمارك.

٢_ تعيين قضاة إيطاليين بالمحكمة المختلطة.

٣_ اشتراك إيطاليا بالاستثمارات الخاصة بأشغال الميناء.

٤_ تعيين عضو إيطالي بلجنة تشريع القوانين .

٥_ تعيين إيطاليين كنواب لرئيس المجلس التشريعي .

٦_ مشاركة إيطاليا في مراقبة الساحل الطنجي ببارجة حربية لمواجهة التهريب[٢٠].

انزعجت فرنسا من المطالب الإيطالية وقامت برفضها وعدتها ابتزاز رخيص عند قيام إيطاليا بربط التوقيع على المعاهدة أو حصولها على امتيازات غاية في الأهمية تعزز حضورها في المدينة وأقدمت إيطاليا على تعيين ممثل دبلماسي جديد في طنجة دون مراعاة الشروط والبنود الخاصة بتعويض المعتمدين الدبلوماسيين في طرف القنصل العام خصوصاً المادة ٤٩ مع معاهدة التدويل الخاصة بتعيين المعتمدين الدبلماسيين في طنجة كانت إيطاليا تعدُّ معاهدة التدويل لاغية وطالبت مراراً من فرنسا قبول بعض مطالبها مقابل اعترافها الرسمي بمعاهدة التدويل لكن فرنسا رأت أن الاستجابة لهذه المطالب سينقص من موقفها السياسي في المغرب كدولة حامية على المستوى الدولي وظلت الأمور على حالها إلى غاية شهر آذار ١٩٢٥ بلغت الحكومة الإسبانية فرنسا بأن قنصلية إيطاليا أرسلت لها مذكرة أكدت من خلالها على مطالبها القديمة لشهر آب / ١٩٢٤ وأبدت

إسبانيا إمكانية قبول هذه المطالب لضمان موافقة وتصديق إيطاليا على المعاهدة في حين ارتأت فرنسا أن المبادرة الإسبانية ستخلق موفقاً معقداً لكنها في المقابل أيدت بعض الموافقة بشرط فتح إيطاليا موافقتها على المعاهدة لمدة طويلة وبلغت إيطاليا بهذا الأمر بتاريخ ٤ حزيران ١٩٢٥[٢١].

وقام بريموري ريفيرا بصياغة مطالبه حول طنجة بعد معاهدة الصداقة الإسبانية الإيطالية عام ١٩٢٦ وقدمت الحكومة الإيطالية وعداً لإسبانيا لدعمها في مسألة طنجة لكن بريموري ريفيرا نفى بشكل قاطع تداول اسم طنجة خلال المحادثات مع إيطاليا وعلى الرغم من رغبة إسبانيا القوية في ضم مدينة طنجة إلى مناطق نفوذها أمام الحكومة الفرنسية والبريطانية إلا أنها لم تذكر اسم طنجة في الاتفاقية التي عقدت مع إيطاليا كانت إسبانيا مباشرة وتطالب بضم طنجة كانت تخشى أن تؤثر الاتفاقية مع إيطاليا على العلاقة مع فرنسا وبريطانيا حيث كانت تربط معهما بمصالح كبرى لا يمكن لأي شيء أن يهنها وكانت إسبانيا ترى في الاتفاق مع إيطاليا مظهراً جديداً لتقوية شخصيتها ومكانتها الدولية[٢٢].

فضلاً عن المطامع الإيطالية حول طنجة منذ أن ترأسها موسوليني أعلنت أنها غير راضية عن التدويل الذي تراه خياراً وغير فعال كما أنها لا تعترف بالإجراءات السابقة التي كانت ضد سياستها المتوسطية أي نفوذها على سواحل البحر الأبيض المتوسط فقد أشارت إذ كانت القوى الأخرى ستظل في طنجة فأن إيطاليا يجب أن تكون كون هناك أيضا وأن أسباب الاحتجاج الإيطالي ستختفي فقط اذا الغي التدويل وأعلنت الحكومية والرأي العام الإيطالي تأييدهم للمطالب الإسبانية وعبروا عن تعاطفهم مع إسبانيا وقد أكد وزير الشؤون الخارجية الإسباني حوسي ماريا نغراس على أن الترتيبات النهائية لا يمكن أن تتم دون إشراك إيطاليا وأن النظام النهائي لطنجة لا يمكن أن يتم دون مشاركة القوى المعنية بمسألة طنجة وبالدرجة الأولى إيطاليا كما هو الشأن مع باقي القوى الأخرى فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً والدول الموقعة على عقد الخزيرات السويد وهولندا وبلجيكا والبرتغال كان موقف إيطاليا وموسولتي عبارة عن التفاتة غير متحيرة وتصب في مصلحة الدول الأخرى[٢٣].

بعد ذلك دارت المحادثات بين فرنسا وإيطاليا التي عقد بطلب من بريطانيا من اجل العمل على ضم إيطاليا لاتفاقية النظام الأساسي لطنجة إلا أن هذه المفاوضات سرعان ما توقعت سبب تلكؤ حكومة موسوليني حول طبيعة السياسية التي يجب نهجها فيما يتعلق بمسألة طنجة كان موسوليني يعتقد أن تأخير التعديل على الوضعية من شأنه أن يدفع الحكومة الفرنسية إلى مزيد من التنازلات في مجالات متعددة من خلال ذلك سوف تتمكن إيطاليا في تحقيق أكبر قدر من المصلح حيث كانت أكبر المطامع الإيطالية أن تعترف فرنسا في مناطق حمايتها بالسكان الذين هم من أصول إيطالية فقد كان موسوليني قلقاً من قيام فرنسا من تجريد الإيطاليين من جنسياتهم في كل من تونس والمغرب كان موسوليني ينظر لمسألة طنجة مسألة اعتبار وشرف بعد الإقصاء الذي طالها خلال

المفاوضات التي دارت بين الدول بخصوص المدينة فضلاً عن أن طنجة تمثل الباب الذي ستحقق إيطاليا من خلاله مصالحها في المغرب لهذا السبب وقيل أن يتحقق التعاون العسكري الفرنسي الإسباني ضد المقاومة الريفية قرر موسوليني عدم الإفصاح عن قراره حول انضمام إيطاليا للنظام الأساسي للتدويل[٢٤] حيث كان يرى في المقاومة الريفية والتعاون العسكري الفرنسي الإسباني معصيات جديدة حول المغرب والتي يجب أن يتم التباحث بها من خلال مؤتمر يجمع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا إلا أن الحكومة الفرنسية كانت لها وجهة نظر أخرى حيث كانت ترى كل ما يتعلق في المغرب يجب أن يتم بينها وبين إسبانيا ولهذا فهي ترفض أي تدخل لإيطاليا في القضية المغربية[٢٥].

عد استلام المقاومة الريفية كان الموقف الفرنسي كفيلاً بأن يجعل كان موسوليني يقرر رفع مذكرة بالمطالب الإيطالية على طنجة وتجددت المطالب الإيطالية من جديد بعد المطلب الإسباني بوضع طنجة تحت التسيير الإسباني[٢٦].

وفتأثر موسوليني بأفكار ممثلة في طنجة فانونتيب وي الذي اتجه إلى مساندة وتشجيع إسبانيا بالمضي في مطالبها إلى اقصى حد واعد لها بالدعم الإيطالي الرسمي كانت إيطالياً تتأمل عقد مؤتمر دولي حول المغرب لأنها ارتأت استحالة خضوع فرنسا على المطالب الإسبانية مما يتعرض على القوى الكبرى عقد مؤتمر دولي حول المغرب وهو ما يمكن إيطاليا من الحصول على امتيازات مهمة وبالخصوص زيادة تمثيلتها بإدارة طنجة كانت تطورات الأحداث تسير لصالح إيطاليا التي قامت بتقديم مذكراتها المصحوبة بحملة دعائية قوية مما حتم على فرنسا مراجعة حساباتها بحيث اضطرت إلى مراجعة نظام تدويل طنجة مما سيتمخض بروتوكول خاص بتعديل بعض البنود الوظيفية القانونية لطنجة بتاريخ ٢٥ / تموز / ١٩٢٨[٢٧].

الضغوط الإسبانية الإيطالية لتعديل معاهدة التدويل وموقف الصحافة المغربية منها :

إن موسوليني كان يستهدف الحصول على امتيازات مهمة في شمال أفريقيا في حقيقة الأمر ولم يكن يرغب بالانضمام إلى المحادثات الخاصة بهذا الشأن بين الدول حيث كان يشجع دي ريفيرا على نياته على موقفه ومطالبه وعدم الرضوخ للرأي الفرنسي بأي شكل من الأشكال مع التأكيد على عقد محادثات رباعية يمكن لإيطاليا في خلالها تحقيق مصالح في المغرب الفرنسي أي في المناطق التي هي تحت النفوذ الفرنسي في الوقت الذي تأكدت به من تصلب موقف بريمودي ريفيرا في مطالبة خصوصاً فيما يتعلق بضم مدينة طنجة إلى منطقة الحماية الإسبانية لكن بريموري ريفيرا وجد نفسه مضطراً إلى تقديم تنازلات وخيار حل وسط بسبب تصلب الموقف الفرنسي ودعم بريطانيا لفرنسا أما عن موسوليني أراد اكتشاف حقيقة الموقف الإسباني فكتب إلى سفيره بمدريد أن الحكومة الإسبانية على علم بأن الحكومة الإيطالية قلقة من منع الجنسية الإيطالية من قبل فرنسا فحوالي عشرة الأف إيطاليا يعيشون في منطقة الحماية الفرنسية في المغرب وإسبانيا أيضاً حيث

عشرات الآلاف من الرعايا يتعرضون إلى نزع الجنسية[٢٨]، وإن من شأن تكوين جبهة موحدة إسبانيا إيطاليا هو مقاومة فرنسا وبريطانيا ومناقشة التسوية والتعويض من خلال المطالب الإسبانية الإيطالية وأن على بريمودي ريفيرا أن يقتنع أن من مصلحة بلاده تأكيد مطالبه حول مدينة طنجة لكن ريفيرا لم يكن مستعداً للدخول في اللعبة الإيطالية لأنه كان يعلم جيداً أن موسوليني يريد تحقيق أهدافه باستغلال إسبانيا بالوقت ذاته لعبت إسبانيا على هذه الورقة بتهديد فرنسا بإقامة علاقات مع إيطاليا في حال لم يتم التنازل عن الموقف الفرنسي فيما يخص مدينة طنجة وخلال هذه المحادثات الإسبانية الفرنسية تم تشخيص ظهور مؤشرات من علاقات إسبانية إيطالية جديدة وخلال شهر أكتوبر ١٩٢٧ قام موسوليني باستعراض للقوة الإيطالية .

من خلال إرسال فرقة بحرية إيطالية إلى طنجة كمناسبة احتفالية خاصة بزوفا وقد كان لهذه الخطوة غير المحسوبة تداعيات كبرى في أوربا وتتجلى غرابة الفعل في امتداد احتفال موسوليني بمناسبة وطنية في مدينة ذات طابع دولي وبعد أيام قليلة قام الملك الإسباني الفونسو الثالث عشر بزيارة إلى نابولي وبين أن سبب زيارته بأني في خصوص الاحتفال بزواج لكن هذه الزيادة إلى إيطاليا مجموعة في الشكوك بإمكانية عقد اتفاق إيطالي إسباني حول مدينة طنجة ومما أكد هذه الشكوك هو تزامن هذه الزيارة مع حدث آخر وهو إنشاء ملحق بحري عسكري إيطالي سفارة إيطاليا بمدريد وهو أمر لم يكن موجودة سابقاً ويشرف على هذا الملحق البحري ضابط إيطالي وقد شكل هذا الأمر دليلاً قاطعاً على وجود تقارب وعلاقات بين إيطاليا وإسبانيا[٢٩].

سبب التقارب الإسباني الإيطالي توتر وانعدام الثقة اتجاه كل من الدولتين من قبل فرنسا وبريطانيا وعلى الرغم من كل سبق كان هناك قناعة لدى فرنسا وبريطانيا أن بريمودي ريفيرا لن يقدم على عقد أي اتفاق مع موسوليني وأن علاقتهما لن تخرج عن الإطار الشكلي ووجدت فرنسا نفسها ملزمة بتعديل معاهدة طنجة لتفادي الضغوط الإيطالية الإسبانية[٣٠].

تسببت التحديات التي وضعت من قبل كل من إسبانيا وإيطاليا أمام فرنسا المعنى الأول بالقضية المغربية أولاً ثم مسألة طنجة ثانياً السبب المباشر في انعقاد المفاوضات الخاصة بتعديل النظام الأساسي لطنجة وقد تمادت إسبانيا في تهديداتها لدرجة أنها ربطت بين حصولها على امتيازات جديدة بطنجة أو انسحابها من عصبة الأمم وقد اضطرت فرنسا على قبول المطالب الإسبانية والإيطالية وقد عرفت المفاوضات التي عقدت بين الدول بتعنت الجانب الإسباني والإيطالي أمام فرنسا كما عرفت هذه المفاوضات رسائل بين المفاوضين المعروفين بالجنة الرباعية وتمحورت هذه الرسائل حول تحديد نظام المساواة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالأشغال العامة في منطقة طنجة وتحديد الكيفية التي يتم فيها تعيين الموظفين وامتيازاتهم بإدارة المنطقة كما ركزت المراسلات المتبادلة على مسألة الامتيازات الاقتصادية ونظام تعيين الموظفين حيث إن هذا المطلب تم التركيز عليه من خلال المحادثات التي وضع من خلالها نص اتفاقية التدويل وهي عن ابرز المبادئ

لمعاهدة التدويل ويعود التركيز على مسالة المساواة الاقتصادية إلى الأوضاع المستجدة على الساحة والتي تتضمن انضمام إيطاليا إلى مفاوضات تحديد الوضيعة القانونية لطنجة باعتبارها دولة رئيسة إلى جانب الدول المتفاوضة فرنسا وبريطانيا وإسبانيا[٣١].

كانت إيطاليا من انضمامها إلى معاهدة التدويل إلا أنها كانت متخوفة مع عدم حصولها على امتيازات في طنجة وظهر ذلك من خلال الحوار الإيطالي الإسباني حيث طرح السفير الإيطالي في باريس مجموعة تساؤلات على نظيره الإسباني حول المكانة التي تحصل عليها إيطاليا بعد انضمامها لنظام التدويل إضافة الرغبة في معرفة نوع المشاركة وهل ستكون المشاركة على قدم المساواة في الرأسمال الخاص في طنجة وإشراك اليد العاملة الإيطالية في مختلف الأشغال العامة[٣٢].

أجاب السفير الإسباني على هذه التساؤلات وبين له أن نظام المساواة الاقتصادية أسس في طنجة بموجب المادة السابعة من نص معادة التدويل من اجل ضمان مشاركة مختلف الشركات واليد العاملة التابعة للدول الموقعة على عقد الخزيرات إضافة إلى أن القنصل العام الإسباني هو عضو بهيئة المراقبة وسيعمل على ضمان ذلك وأن من أبرز مهام هذه الهيئة هو مراقبة نظام المساواة الاقتصادية لجميع الدول وبما أن إيطاليا ستكون عضواً رئيسياً ضمن معاهدة التدويل فلها الحق في الاستفادة من جميع الامتيازات التي تتمتع بها باقي الدول بالمقابل الحر السفير الإيطالي على إرسال جميع الملاحظات التي لها صلة بالمساواة الاقتصادية إلى الإدارة الدولية في حالة عدم احترام هذا المبدأ وتم التأكيد على المسألة نفسها من جانب السكرتير العام لشؤون الخارجية لفرنسا وسفير بريطانيا بباريس أي من أجل ضمان الاستفادة الكاملة لإيطاليا من نظام المساواة الاقتصادية وتم ضمان المشاركة العادلة للموظفين الإيطاليين في الإدارة الدولية وذلك من خلال التعديلات التي ادخلها بروتكول ١٩٢٨ على نص المعاهدة[٣٣].

حيث وقعت الدول الأربعة فرنسا وبريطانيا وإسبانيا ثم إيطاليا يوم ٢٥ / تموز / ١٩٢٨ على اتفاق خاص بتعديل الوضعية القانونية لطنجة فحصل موسوليني على نجاح رمزي بعد من القوة الفرنسية وقد شملت التعديلات التي أدخلت على معاهدة التعديل على ثلاث محاور رئيسية[٣٤]. وهي إعادة تنظيم الوظيفية القانونية لطنجة وتعديل البنود الملحقة بالمعاهدة إضافة إلى تعديل بعض المسائل .

كانت فرنسا تتجنب بتنازلاتها حول مسألة طنجة تتجنب وقوع المدينة تحت سيطرة إسبانيا حيث إن الإدارة الفعلية للمدينة تستمر تحت احتكار حصري لفرنسا حيث استمرت التجاذبات بين الدول وظهر أشبه ما يكون بحرب المواقع بطنجة بعد أن وجد الجانب الإسباني نفسه في وضعية المتفرج مقارنة مع حجم الحملات الدعائية والدبلوماسية والتهديدات المختلفة حيث لم تستطيع إسبانيا على الحصول على امتيازات حقيقية توازي حجم الجهود المبذولة حول مطالب ضم طنجة[٣٥].

ردود الأفعال من معاهدة التدويل والبروتوكول الملحق بها :

امتعض المغاربة من معاهد النظام الأساسي لسنة ١٩٢٣ والبروتكول الملحق بها سنة ١٩٢٨ وقد انتقدت الصحافة المغربية نظام التدويل والسيطرة الأجنبية على مدينة طنجة وعلى هذا الأساس تقدمت جريدة الحياة بنقد قانوني مفصل لمعاهدة النظام الدولي بطنجة وكان عنوان المقال مدينة بائسة ونظام غريب ، وبينت أن معاهدة التدويل التي وقعت بباريس والتي تم إدخال التعديلات عليها لإرضاء الأطماع الإيطالية من خلال البروتكول الملحق بالمعاهدة وكان تركيز الانتقادات على التغيرات القانونية التي شابت معاهدة تدويل طنجة وتتلخص هذه العيوب بمجموعة من النقاط[٣٦]:

١_ تغييب كامل لأي عنصر مغربي في المفاوضات التي عقدت لمناقشة مسألة التدويل واقتصرت اتفاقية تدويل مدينة طنجة على الدول الأوربية وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وتم التوصل من خلال تلك المفاوضات إلى معاهدة تخدم مصالحهم الاقتصادية والاستعمارية مؤكدين على أن مدينة طنجة لا تنتمي إلى التراب المغربي إضافة إلى عدم الاكتراث إلى رأي أعيان طنجة وسكانها وعدم استشارتهم حيث تم فرض المعاهدة عليهم دون أن يكون لهم رأي فيها[٣٧].

٢_ اقتصر البند الأول من معاهدة التدويل على مسألة حفظ الأمن العام وإدارة المنطقة حيث إن السلطات والإدارات التي تعين لذلك بتفويض من جلالة السلطان على الرغم من أن هذه الأمور كانت تدار من دون علم السلطان أصلاً بالترتيبات الخاصة لحفظ الأمن والنظام أصلاً وأن الواقع اثبت أن حضور السيادة المغربية ظلت صورية في هذا الجانب[٣٨].

٣_ نص الفصل الخامس من المعاهدة أن منطقة طنجة تمتلك حقوق تشريعية وإدارية واسعة وذلك بتفويض عام ودائم من السلطان المغربي ما عدا مسائل العلاقات الخارجية والشآن الدبلماسي الذي ظل محتكراً من قبل فرنسا .

وكان الانتقادات في هذا الفصل من المعاهدة أنه يعطي للأجانب خصوصاً مكانة متقدمة في طنجة بمثابة سند الملكية لهم خصوصاً بعد التفويض العالم والدائم لهم ومعنى ذلك تنازل السلطان عن سيادته واختصاصه وحقوقه في الحكم وتسيير شؤون المدينة لصالح الدول الأجنبية المشتركة في عملية تبديل المنطقة .

٤_ ضعف ممثلين سكان مدينة طنجة داخل المجلس التشريعي الدولي مما أثر على حرمانهم من تجديد القرارات والتشريعات القانونية التي تتعلق بمدينهم وعلى الرغم من أن مجموع المغاربة بلغ ٥٠,٠٠٠ أربعين الف منهم من المسلمين وعشرة الأف منهم من اليهود إلا أنهم كانوا يمثلون أقلية أمام الأجانب الذين يتجاوز عددهم ١٣ ألف .

٥_ حدد الفصل السادس من معاهدة التدويل على حماية الرعايا الفقرة من المغاربة من أهالي مدينة طنجة ومصالحهم في الخارج ولكن هذه الفقرة من المعاهدة وهي بمثابة العملية ذات الوجهين

فأن فرنسا في حقيقة الأمر لم تهتم لأمر مصالح أهالي طنجة في الخارج بقدر ما كان يهمها التحكم في رقابهم وتجنب أي معارضة محتملة لها في الخارج .

٦_ نصت المادة السادسة والسابعة من معاهدة التدويل على استمرار الامتيازات الاقتصادية في طنجة حتى في حال إلغاء المعاهدات أو إجراء أي تعديل على بنودها كما الحد هذا الفصل من المعاهدة على أن أي اتفاقية يعقدها السلطان لا يمتد مفعولها إلى منطقة طنجة وذلك ما يؤكد على أن مدينة طنجة أصبحت مستقلة عن التراب المغربي كما أن الأمر اعتبر تقيماً قانونياً للمغرب إلى ثلاث مناطق منطقة نفوذ فرنسية في الجنوب ومنطقة نفوذ إسبانية في الشمال ومنطقة طنجة دولية خاصة.

٧_ أكدت المادة العاشرة من المعاهدة أن القيام بأي تهييج أو دعاية أو عمل ضد النظام القائم في المنطقتين الفرنسية والإسبانية يعد ممنوعاً من الممنوعات وهذا يعني عزل مدينة طنجة عن كل ما يتعلق بمصير بلادهم وقمعاً ضد كل حركة فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية يمكن أن تنشأ من طنجة .

٨_ تضمنت المادة الحادي عشر من المعاهدة مزاولة الشعائر الدينية المختلفة في منطقة طنجة باعتبار أن ذلك تشجيع لعمل المبتزين المسيحيين الذين أتخذو من طنجة مركزاً للتغيير .

٩_ كان الفصل الثالث عشر من معاهدة التدويل يؤكد على تأسيس محكمة مختلطة وإلغاء نظام الحماية القنصلية فتأسيس المحاكم المختلطة في حقيقة الأمر هو استمرار للمحاكم القنصلية الأجنبية وتجاوز للقضاء والقوانين المغربية إضافة إلى اقتصار تلك المحاكم المختلطة على الأجانب وتضمن الفصل الثامن والأربعين من معاهدة التدويل وضع قوانين المحكمة المختلطة بيد فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وتم الاتفاق على أن تكون لغة الحكم فيها الله الفرنسية والإسبانية حصراً وبهذا تكون المحاكم المختلطة محاكم أجنبية على يد قضاة أجانب على الرغم من كل ذلك يمتادون بأن هذه المحاكم هي محاكم لإسقاط نظام الامتيازات الأجنبية.

١٠_ أكد الفصل الخامس والعشرون من معاهدة التدويل على الاعتراف الشكلي بسيادة السلطان على مدينة طنجة وأن استقلال المدينة الإداري لا يمس حقوق الحكم للسلطان المغربي ولا يمس نفوذه وامتيازاته بصفته رئيساً للجماعة الإسلامية في المملكة المغربية ورئيس العائلة الشريفة المقيمة في طنجة وأن إدارة سكان المنطقة للمصالح الإسلامية ومزاولة السلطة القضائية فيها تستمران بيد موظفين مغاربة يعينون بصورة مباشرة من قبل السلطان[٣٩].

تعرضت مدينة طنجة بعد التوقيع على معاهدة التدويل إلى مجموعة من التحديات الكبيرة حيث تم تضييق الخناق على كل فكر مغربي سواء من إدارة المنطقة أو من قبل المندوب السلطاني الذي كان يعمل على تنفيذ الأوامر الفرنسية في قمع الوطنيين ، حيث كانت المندوبية المخزنية متسلطة بشكل كبير وأداة مطيعة في يد الفرنسيين حيث كانت تقوم بإبعادهم من طنجة أو سجنهم بدون

أدنى أي سبب إلا لشيء واحد ألا وهو مناداتهم بالحرية[٤٠]، عاشت مدينة طنجة اختلافاً كبيراً في التوجهات السياسية وانقسمت هذه التوجهات بين التي تبث الفكر الوطني ودافعت عن الوحدة وبين من هم من أصحاب المصالح الخاصة والتبعية الأجنبية الذين كانوا يستخدمون عند الحاجة لإيقاف أي رأي حر أو للدفاع عن وجهة نظر أحد الدول الأجنبية من هؤلاء المندوبين المندوب السلطاني (محمد التازي) وهو أحد ابرز وسائل قمع الوطنيين من سكان طنجة حيث كانت تتم محاسبة من يهتف باسم المغرب أو ينادي بالحرية أو يقوم بتقبل العلم المغربي بالسجن والنفي من طنجة يتم وقد عدت المندوبية الأقوال التي يهتف بها الشعب المغربي بشكل عام أنها هتافات مهيجة للشعور العام السلطاني ومغلقة للأمن ومثيرة للتعصب[٤١].

وقد أسهمت قرارات المندوب السلطاني وتسلطه على رقاب المغاربة في اتهامه بالولاء لفرنسا وأن دار النيابة لا صلة لها بجلالة السلطان وهي في الحقيقة فرع من السفارة الفرنسية في طنجة والإقامة العامة في الرباط والسياسة التي يتبعها المندوب هي سياسة فرنسية خالصة لا دخل فيها للمخزن الشريف بأي شكل من الأشكال وإن إدارة السكان لأهالي والمصالح الإسلامية في المنطقة ومزاولة السلطة القضائية فيها تستمران بيد موظفين مغاربة معينين بشكل مباشر من جلالة السلطان ومراقبين من نوابه فالنظام في طنجة هو حمل ثقل على كاهل المغاربة وسلاح خطير بيد الخصوم[٤٢].

الخاتمة

بعد هذه الرحلة البحثية المعمقة في دهاليز القضية الطنجية وتطوراتها الدبلوماسية والقانونية ما بين عامي ١٩٢٣ و١٩٤٥، نصل إلى صياغة رؤية ختامية شاملة تتجاوز سرد الأحداث لتغوص في جوهر التحولات التي صاغت وجه طنجة المعاصر. إن دراسة "المسألة الطنجية" ليست مجرد تأريخ لمدينة، بل هي تشريح دقيق لآليات الهيمنة الدولية في القرن العشرين.

أولاً: جوهر النظام الدولي (شرعنة الاحتلال الجماعي)

تستخلص الدراسة أن "النظام الدولي" الذي فُرض على طنجة لم يكن ابتكاراً قانونياً لخدمة السلم العالمي كما روجت له القوى الموقعة، بل كان "تسوية اضطرارية" ناتجة عن عدم قدرة أي قوة أوربية على حسم الصراع لصالحها. لقد أثبتت الوثائق الأمريكية والبريطانية والفرنسية أن طنجة كانت "الضحية الجغرافية" لموقعها الاستراتيجي؛ فمضيق جبل طارق كان أهم من أن يُترك للمغاربة، وأخطر من أن تنفرد به فرنسا. ومن هنا، وُلد بروتوكول ١٩٢٨ ليكون "صك ملكية مشاع" وزع السيادة المغربية كحصص استثمارية بين باريس ولندن ومدريد وروما، مما حول المدينة إلى جزيرة إدارية معزولة عن جسدها الوطني.

ثانياً: تآكل السيادة المغربية ووهم "المندوبية السلطانية"

كشفت الدراسة زيف الادعاءات الاستعمارية بشأن احترام سيادة السلطان. فمنصب "المندوب السلطاني" لم يكن في حقيقته سوى غطاء شرعي لتمرير القرارات الدولية. لقد أثبت التحليل التاريخي أن السلطة الفعلية كانت بيد "لجنة المراقبة" و"المجلس التشريعي الدولي"، حيث تم تهميش العنصر المغربي (المسلم واليهودي) عددياً وقانونياً. إن السيادة التي نصت عليها المعاهدات كانت "سيادة بروتوكولية" تنتهي عند عتبة القنصليات الأجنبية، بينما كانت القرارات المصيرية المتعلقة بالأمن والاقتصاد والقضاء تُطبخ في عواصم القوى الكبرى، مما جعل من طنجة نموذجاً فريداً لـ "الاستعمار متعدد الرؤوس".

ثالثاً: التوظيف السياسي للقضاء (المحاكم المختلطة نموذجاً)

يبرز البحث أن نظام المحاكم المختلطة كان الأداة الأكثر خطورة في تفكيك الهوية الوطنية. فبإلغاء القضاء الشرعي وإحلال قوانين أجنبية ولغات أوروبية، تم عزل المواطن الطنجي عن منظومته القيمية والقانونية. لم تكن هذه المحاكم تهدف لتحقيق العدالة بقدر ما كانت تهدف لضمان "الأمان الاستثماري" للرعايا الأجانب. إن إصرار إيطاليا الفاشية على تعيين قضاة إيطاليين لم يكن بحثاً عن العدالة، بل كان محاولة لاختراق النظام الإداري وضمان "فيتو" قضائي يحمي مصالحها التجارية والتوسعية في حوض المتوسط.

رابعاً: طنجة في أتون الحرب العالمية الثانية (المنعطف الحاسم)

لقد كانت سنوات الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥) اختباراً حقيقياً لنوايا القوى الدولية. فاحتلال إسبانيا للمدينة عام ١٩٤٠ تحت ذريعة حماية حيادها، لم يكن إلا استغلالاً انتهازياً لانهيار فرنسا أمام النازية. هذا الفعل أسقط قناع "التدويل" وأظهر أن القوة العسكرية هي الناظم الحقيقي للعلاقات في طنجة، لا الاتفاقيات الورقية. وبالرغم من عودة الوضع الدولي بعد عام ١٩٤٥، إلا أن هذه الحقبة كسرت هيبة النظام القديم وفتحت الباب أمام المطالب المغربية بالاستقلال، حيث أدرك الوطنيون أن "الحماية الدولية" ليست إلا وجهاً آخر للاحتلال.

خامساً: صمود الهوية والوعي الوطني

رغم كل محاولات "التغريب" الإداري والقانوني، ورغم القمع الذي مارسه المندوبون السلطانيون (بإيعاز فرنسي) ضد الحركات الوطنية، ظلت طنجة قلباً نابضاً بالانتماء المغربي. لقد فشلت المادة العاشرة من معاهدة ١٩٢٣ في خنق الروح الوطنية؛ بل تحولت المدينة إلى منطلق للفكر الحر وملاذ للصحافة التي فضحت عيوب التدويل. إن وعي النخبة الطنجية بـ "بؤس النظام وغرابته" كان الوقود الذي غذى حركة المقاومة السياسية، مؤكداً أن الهوية التاريخية للشعوب لا يمكن طمسها ببروتوكولات دبلماسية مهما بلغت درجة تعقيدها.

سادساً: الدروس المستفادة وآفاق البحث

إن تجربة تدويل طنجة تقدم درساً بليغاً في تاريخ العلاقات الدولية؛ فهي توضح كيف يمكن للقانون الدولي أن يُستخدم كأداة لتقييد سيادة الدول الضعيفة. وتوصي هذه الدراسة بضرورة تعميق البحث في الأرشيفات الوطنية المغربية لمقابلة الرواية الاستعمارية برواية وطنية تستنطق معاناة السكان المحليين تحت نير الإدارة الدولية. كما تفتح هذه الورقة الباب لدراسات مقارنة بين نظام طنجة الدولي ونظم مشابهة (مثل دانزيغ أو شنغهاي) لفهم آليات "الاستعمار الجماعي" في تلك الحقبة.

في الختام، تظل طنجة، برغم كل ما مر بها من مؤامرات واتفاقيات، مدينة مغربية بامتياز، استعصت على الذوبان في المشاريع الإمبريالية. وإن كان بروتوكول ١٩٢٨ قد سجل لحظة انكسار في السيادة المغربية، فإن صمود المدينة وتلاحمها مع العرش والشعب في معركة الاستقلال سجل لحظة الانتصار التاريخي التي أعادت لطنجة وجهها العربي الإسلامي الأصيل، منهيةً بذلك واحدة من أغرب التجارب السياسية في التاريخ الحديث.

الهوامش

(١) محمد العاقل ، التنظيم الإداري لمنطقة طنجة الدولية ١٩٢٣_١٩٥٦ ، مجلة ليكوس ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٨ ، ص ٢٠٩ .

(٢) روم لاندو ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة ليقولازيان ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ط٢ ، ص٢٢٥.

(٣) عبد العزيز خلوق التمساني ، طنجة ذات الطابع الأوربي ، الرباط ، دار الأمان ، ص٥٥_٥٦.

(٤) هشام البخاري ، هنا طنجة ، مجلة الزمان ، العدد ٦ ، ٢٠١٤ ، ص٧٢_٧٣ .

(٥) عزيزة محمد علي بدر ، طنجة بوابة أفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة، ١٩٩٦.، ص ١٣٠ .

(٦) بريموري ريفيرا : تولى منصب رئاسة الوزراء في إسبانيا عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٣٠ ، اتسم حكمه بالاستبداد والأشراف على الاقتصاد والبنى التحتية ، حكم إسبانيا بسلطة مطلقة بعد أن نفذ انقلاباً عسكرياً عام ١٩٢٣ من أهم ما ميز حكمه قيامه بتأسيس مجلس عسكري لإدارة الدولة وعمل على تطوير الاقتصاد والبنى التحتية في إسبانيا ، اعتمد على الرقابة وقمع المعارضة لضمان استمرار حكمه ضعف دعمه تدريجياً بسبب المعارضة والأزمة الاقتصادية اضطر للاستقالة عام ١٩٣٠ ثم غادر إلى فرنسا حيث توفي هناك ، المصدر : محمد عبد السلام ، تاريخ إسبانيا المعاصر ، ١٨٠٨_١٩٧٥ ، ط١ ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٥ .

(٧) علال الحريمي ، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ، دار الأمان ، ص٧٠ .

(٨) خلوف عبد العزيز المسماني ، ملامح من تاريخ طنجة المعاصر ١٧٩٢_١٩٤٧ ، دار البناية السعيدية في طنجة ، ١٩٨٣ ، ص٢٤ .

(٩) سعيد عدي ، المغرب والنظام الدولي لمنطقة طنجة ١٩٢٣_١٩٥٦ ، دار الأمان ، الرباط ، د.ت ، ص ٥٣_٥٤ .

(١٠) محمد عزيز الطويل ، طنجة تحت الاحتلال الإسباني ١٩٤٠_١٩٤٥ ، مطبعة احكوم ، الفنيطرة ، ص٦٤ .

(١١) عياش جرمان ، دراسات في تاريخ المغرب ، مطبعة النجاح الجديد ، الرباط ، ط١ ، ١٩٨٦، ص ٩٠ .

(١٢) محمد صفدي الزيدي ، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة ، دار إسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ٩٦ .

(١٣) بسمة فرنان ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(١٤) محمد عزيز الطويل ، طنجة تحت الاحتلال الأسباني ، مطبعة أحكوم ، القنيطرة ، المغرب ، ٢٠٢١، ص٦٨ .

(١٥) سعيد عدي ، المغرب والنظام الدولي لمنطقة طنجة ١٩٢٣_١٩٥٦ ، دار الأمان ، الرباط ، ٢٠١٦ ، ص ٩٤ .

(١٦) البير عياش ، المغرب والاستعمار ، دار الخطاب للطباعة والنشر ، المغرب ، ط١ ، ١٩٨٥، ص ١٧٠ .

(١٧) قدورة زهوية ، تاريخ المغرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١ ، ص ١٨٦ .

(١٨) صلاح العقاد ، المغرب العربي ، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٠، ص ١١٨ .

(١٩) محمد العربي ، القوى الاستعمارية في المغرب ، دار الأمان ، الرباط ، ١٩٨٧ ، ص ٦٣_٦٤.

(٢٠) محمد العبوتي ، طنجة والمنطقة الخليفية خلال الاحتلال الإسباني للمدينة ، الرباط ، منشورات المندوبية السامية ، ص ١٧٧_١٨٤ .

(٢١) سعيد عدي ، المصدر السابق ، ص٩٨ .

(٢٢) محمد عزيز الطويل ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٢٣) محمد أمين البزاز ، طنجة في عهد الإدارة الدولية ، مجلة دار النيابة ، العدد ١٨ ، ص ١٩ .

(٢٤) أحمد نفاسكا ، المغرب العربي ١٩١٩_١٩٣٩ ، دار ابن خلدون ، لبنان بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٦ .

(٢٥) خلوف عبد العزيز التمسماني ، المطامع الإسبانية في طنجة ١٩١٤_١٩٤٥ ، الرباط ، مطبعة الحياة ، ١٩٩٣ ، ص٤٥ .

(٢٦) محمد عزيز الطويل ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

(٢٧) سعيد عدي ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٢٨) سعيد عدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٢٩) محمد عز الدين الرفاص ، طنجة في التاريخ المعاصر ، دار الأمان ، طنجة ، ص ٧١ .

(٣٠) مصطفى الغاني ، تاريخ طنجة ١٩١٣_١٩٥٥ ، مطبعة شفشاون ، الرباط ، ١٩٩٢ ، ص١٢٨ .

(٣١) أحمد الرضواني ، الاستعمار في المغرب ، مطبعة النجاح ، ١٩٩٦ ، ص ١٣٦ .

(٣٢) محمد عزيز الطويل ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٣٣) سعيد عدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٣٤) عبد الحق المريني ، محطات في تاريخ المغرب المعاصر ١٨٩٤_١٩٥٦ ، مطبعة النجاح ، الدار البيضاء ، ط٢ ، ٢٠١٢ ، ص ٧٠ .

(٣٥) عزيز محمد علي بدر ، المصدر السابق ، ص١٧٣ .

(٣٦) محمد عزيز الطويل ، المصدر السابق ، ص

(٣٧) علال الفاسي ، محاضرات في تاريخ المغرب العربي ، مطبعة النهضة ، مصر ، ١٩٥٥، ص ٩٢.

(٣٨) البير عياش ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
(٣٩) محمد عزيز الطويل ، المصدر السابق ، ص
(٤٠) علال الفاسي ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
(٤١) البير عياش ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
(٤٢) سعيد عدي ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

المصادر

أولاً: المراجع العربية (كتب ومؤلفات)

١. بدر، عزيزة محمد علي (١٩٩٦). طنجة بوابة أفريقيا. القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية.
٢. جرمان، عياش (١٩٨٦). دراسات في تاريخ المغرب (ط. ١). الرباط: مطبعة النجاح الجديد.
٣. خلوق التمسماني، عبد العزيز (١٩٨٣). ملامح من تاريخ طنجة المعاصر ١٧٩٢-١٩٤٧. طنجة: دار البناية السعيدة.
٤. خلوق التمسماني، عبد العزيز (١٩٩٣). المطامع الإسبانية في طنجة ١٩١٤-١٩٤٥. الرباط: مطبعة الحياة.
٥. خلوق التمسماني، عبد العزيز (د.ت). طنجة ذات الطابع الأوروبي. الرباط: دار الأمان.
٦. الرضواني، أحمد (١٩٩٦). الاستعمار في المغرب. الرباط: مطبعة النجاح.
٧. الزبيدي، محمد صفدي (٢٠١١). التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
٨. زهوية، قدورة (١٩٨١). تاريخ المغرب الحديث (ط. ١). بيروت: دار النهضة العربية.
٩. الطويل، محمد عزيز (٢٠٢١). طنجة تحت الاحتلال الإسباني. القنيطرة: مطبعة أحكوم.
١٠. العاقل، محمد (٢٠١٨). التنظيم الإداري لمنطقة طنجة الدولية ١٩٢٣-١٩٥٦.
١١. العبوتي، محمد (د.ت). طنجة والمنطقة الخليفية خلال الاحتلال الإسباني للمدينة. الرباط: منشورات المندوبية السامية.
١٢. عبد السلام، محمد (٢٠٠٤). تاريخ إسبانيا المعاصر ١٨٠٨-١٩٧٥ (ط. ١). اللاذقية: دار الحوار للنشر والتوزيع.
١٣. عدي، سعيد (٢٠١٦). المغرب والنظام الدولي لمنطقة طنجة ١٩٢٣-١٩٥٦. الرباط: دار الأمان.

١٤. العربي، محمد (١٩٨٧). القوى الاستعمارية في المغرب. الرباط: دار الأمان.
١٥. العقاد، صلاح (١٩٨٠). المغرب العربي: دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو.
١٦. الغاني، مصطفى (١٩٩٢). تاريخ طنجة ١٩١٣-١٩٥٥. الرباط: مطبعة شفشاون.
١٧. الفاسي، علال (١٩٥٥). محاضرات في تاريخ المغرب العربي. مصر: مطبعة النهضة.
١٨. المريني، عبد الحق (٢٠١٢). محطات في تاريخ المغرب المعاصر ١٨٩٤-١٩٥٦ (ط. ٢). الدار البيضاء: مطبعة النجاح.
١٩. النفاسكا، أحمد (١٩٨٠). المغرب العربي ١٩١٩-١٩٣٩ (ط. ١). بيروت: دار ابن خلدون.
ثانياً: المراجع المترجمة
٢٠. عياش، ألبير (١٩٨٥). المغرب والاستعمار (ط. ١). المغرب: دار الخطاب للطباعة والنشر.
٢١. لاندو، روم (١٩٨٠). تاريخ المغرب في القرن العشرين (ترجمة ليقولازيان، ط. ٢). بيروت.
٢٢. ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية
٢٣. البخاري، هشام (٢٠١٤). "هنا طنجة". مجلة الزمان، العدد (٦)، ص ص. ٧٢-٧٣.
٢٤. البزاز، محمد أمين (د.ت). "طنجة في عهد الإدارة الدولية". مجلة دار النيابة، العدد (١٨)، ص. ١٩.
٢٥. العاقل، محمد (٢٠١٨). "التنظيم الإداري لمنطقة طنجة الدولية ١٩٢٣-١٩٥٦". مجلة ليكوس، العدد (٢٥)، ص. ٢٠٩.